الأنباء
السبت 10-07-2021 العدد 16142



## ندوة عن قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في اليسوعية

# عقيص: علينا أن نؤمن أنه يوصلنا إلى دولة القانون والمؤسسات

المشاركون في الندوة

أقام مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف في بيروت، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)، ندوة حوارية افتراضية (Webinar) تحت عنوان "قانون الحق في الوصل الى المعلومات خطوة نحو الحكم الرشيد"، في حرم كلية الحقوق والعلوم السياسية – هوفلين.

وشارك في الندوة التي أدارها البروفيسور باسكال مونان: النائب جورج عقيص، النائب السابق غسان مخيبر، القاضية دورا الخازن، الدكتورة حليمة القعقور، الدكتور شربل مارون.

البداية مع كلمة لمؤسسة كونراد أديناور التي ألقاها مدير رئيس مكتب Rule Of Law في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فيليب بريمير، الذي أكد أن "تطبيق القانون ليس بالشكل المطلوب رغم مصادقة لبنان على قانون الأمم المتحدة من أجل محاربة الفساد".

من جهته، لفت البروفيسور مونان الى أن الجميع "يعرف أن حرية الوصول الى المعلومات في لبنان كانت على مدى التاريخ مقيدة ببعض النصوص القانونية...اليوم مع اقرار قانون الحق في الوصول الى المعلومات ندخل عصرا جديدا، والتحدي الأكبر هو تطبيق هذا القانون".

وأشار النائب عقيص في كلمته، الى ان هذه الندوة "تزامنت مع نشر التعديل على قانون الوصول الى المعلومات رقم ٢٠١٧/٢٨ في الجريدة الرسمية"، كاشفا انه "خلال الجلسة النيابية الاخيرة، أقر القانون التعديلي رغم اعتراض بعض النواب بحجة ان مقدميه غير موجودين في الجلسة...وعن أهمية التعديلات، قال: "بحسب دراسة أعدتها مبادرة "غربال" فإن ٣٤ إدارة من أصل ١٣٣ إدارة رسمية استجابت عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لطلباته الرسمية للحصول على معلومات بناء على هذا القانون".

وكشف أن صدور القانون التعديلي "يتزامن ايضا مع احداث أساسية تكمل هذا الإنجاز، وهي صدور المراسيم التنفيذية عن وزارة العدل، صدور الخطة الوطنية للقانون، واستكمال التعيينات الخاصة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستراقب العمل بقانون الوصول الى المعلومات".

وتحدث مخيبر عن المرحلة التي سلكها إقرار القانون، منذ طرحه عام ٢٠٠٦ على مجموعة ناشطين ومن ثم اقراره في مجلس النواب عام ٢٠١٧ واليوم مع إقرار التعديلات عليه، وقال: "خلال البحث عن سبب لانهيار الدولة، نجد أن حديثنا اليوم ليس تافها بل مهما للنهوض من جديد، علما ان هذا القانون هو جزء من كل وهو بحاجة لمجموعة أخرى من القوانين كما هو بحاجة قبل كل شيء الى فكرة الدولة الغائبة حاليا".

أما القاضية الخازن فشرحت بالتفصيل مفاعيل قانون الحق في الوصول الى المعلومات والمعوقات التي تعترضه، وعددت الثغرات "التي لا تزال موجودة والتي تعيق تطبيق القانون كما يجب كما اقر في باقي البلدان على غرار فرنسا مثلا".

وتناولت الدكتورة قعقور دور قانون الحق في الوصول الى المعلومات في تعزيز الديمقراطية والمواطنة، وقالت: "وصولنا الى الازمات التي نعيشها هو بسبب ازمة ديمقراطية ومواطنة ودولة"، مؤكدة أن "الوقت قد حان لاستبدال السلوك الحالي بسلوك جديد يتناسب مع بناء الدولة وليس في بناء زعامات لا تحاسب".

وأخيرا، تحدث الدكتور مارون من الناحية الإعلامية عن أهمية الوصول الى المعلومات عارضا تجربته في مجال الإعلام والصعوبات التي يواجهها أي صحافي في عمله "من أجل التوصل الى المعلومة الدقيقة لنقلها الى المتابع بطريقة شفافة".